



معلومات الوثيقة

آلية الرقابة على المنظمة

عنوان الوثيقة

مؤسسة سعد بن صليب العتيبي الاهلية

الجهة

١

رقم الاصدار

٢٠٢٤

تاريخ الإصدار

المركز الوطني لتنمية القطاع الغير الربحي

مصادر الوثيقة

اعتمد مجلس الأمناء هذه السياسة في اجتماعه الثالث من الدورة
الأولى

الاعتماد



المحتويات

١. مقدمة
٢. النطاق
٣. آليات ومبادئ الرقابة
٤. المسؤوليات



إن سياسة آليات الرقابة والإشراف على المؤسسة تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في المؤسسة، حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية التي من شأنها تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في المؤسسة، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

آليات ومبادئ الرقابة:

أولاً: التقارير الإدارية:

يعتمد على التقارير الإدارية اعتماداً كلياً في تقييم الأداء للمؤسسة، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء، لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، ويجب أن تعد هذه التقارير بصفة دورية وبانتظام وبطريقة جيدة وواضحة، ومنها:

• التقارير الدورية:

وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو بعد انتهاء مشروع.

• تقارير سير الأعمال الإدارية:

وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا (اللجنة التنفيذية) وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

• تقارير الفحص:

وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا (اللجنة التنفيذية) على التصرف السليم في توجيه القرارات.



• تقارير قياس كفاءة العاملين:

وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمروسيهم، وتشمل قياس قدراتهم والتوصيات لتطويرها، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيره من معايير واضحة مناسبة للمؤسسة.

• المذكرات والرسائل المتبادلة:

وتكون بين الإدارات والأقسام، وتستخدم لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

• التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

• مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في المؤسسة.

• مبدأ الوضوح والبساطة:



سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

• مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء؛

فاعلية نظام الرقابة في المؤسسة لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجتها وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

• مبدأ الدقة؛

دقة المعلومات ومصدرها يساعد الإدارة العليا (مجلس الأمناء) على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض المؤسسة لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات؛

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة المؤسسة، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف المؤسسة الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.